الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/781
21 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٨ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أخاطبكم بشأن الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التي وجهها إليّ سلفكم السفير كين هواسون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة (A/51/526).

وبغية تحقيق تفهم أفضل للمسائل المثارة في رسالة السفير كين هواسون، أعتقد أن من المفيد أن نعرض بإيجاز لإنشاء ووجود جمهورية الصين بوصفها دولة ذات سيادة وفقا لمبادئ القانون الدولي. ولهذا الغرض، أحيل إليكم بيانا مؤرخا ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، صادرا عن وزارة خارجية جمهورية الصين في تايوان (انظر المرفق).

وأثناء المناقشة العامة للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق، تكلم ممثل جزر سليمان باسم جمهورية الصين في تايوان، التي حظرتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١، والتي تسعى من خلال المنظمة، إلى توسيع نطاق مساهمتها الكبيرة فعلا في العالم النامي وإلى حماية حقوق شعبها البالغ تعداده ٢١,٤ مليون نسمة. وتأمل جزر سليمان أن تبدأ في المستقبل القريب المفاوضات لإعادة التوحيد على أساس الاقتراحات التي قدمتها كل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان، وهي عملية ستساهم كثيرا في تخفيف حدة التوتر في مضيق تايوان.

وتعزيزا لهذه المفاوضات التي سيتطلب الإعداد لها وإجراؤها حنكة دبلوماسية على أعلى مستوى مُورِست به على مدى فترة زمنية كبيرة، فإن جزر سليمان تؤيد الاقتراح الداعي إلى أن تنشئ الجمعية العامة لجنة مخصصة للنظر في الكيفية التي يمكن أن تعزز بها جمهورية الصين في تايوان مساهمتها في المجتمع الدولي عن طريق منظومة الأمم المتحدة. وبالعمل على توسيع التعاون بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان، ستساعد اللجنة المخصصة على إعادة التوحيد السلمي التي تصبو إليه قيادة الحكومتين معا. ويمكن للجنة المخصصة المقترحة أن تتناول المسائل التاريخية والقانونية التي أثارها السفير كين هواسون في رسالته.

وأتشرف بأن أطلب منكم تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٨ من جدول الأعمال[١].

(توقيع) ريكس س. هوروي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(١) هذه الرسالة ومرفقها مستنسخان بالصيغة التي وردا بها ولا تنطوي التسميات المستخدمة فيهما على الاعراب عن أي رأي مهما كان، من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، أو بسلطات أي منها.

مرفـــق

بيان صادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن وزارة خارجية
جمهورية الصين في تايوان

في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، وجه السيد كين هواسون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يحتج فيها على اقتراح قدمه ١٦ بلدا إلى الأمم المتحدة بشأن تمثيل جمهورية الصين داخل المنظمة (A/51/223). وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، أدلى أيضا السيد كوي تيانكاي، الناطق باسم وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، ببيان ينتقد فيه الاقتراح المذكور. وتود وزارة خارجية جمهورية الصين بهذا الصدد إبداء التعليق التالي:

ظلت جمهورية الصين، منذ إنشائها في عام ١٩١٢، دولة ذات سيادة. وفي عام ١٩٤٩، نقلت جمهورية الصين الحكومة الوطنية إلى تايوان، بسبب الحرب الأهلية في الجزء الرئيسي من الصين. وعلى الرغم من أن الإقليم الخاضع لولاية جمهورية الصين قد تقلص نتيجة لذلك، فإن صفة الدولة لدى جمهورية الصين لم تنقطع أبدا. وتجدر بالملاحظة أن حكومة جمهورية الصين عندما استعادت سيطرتها على تايوان وأرخبيل بيسكادورس في عام ١٩٤٥، وفقا لإعلان القاهرة وإعلان بوتسدام، لم تكن جمهورية الصين الشعبية قد أنشئت بعد. وعلى مدى نصف قرن من إنشاء جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، لم يسبق لجمهورية الصين الشعبية أن مارست - ولو ليوم واحد - ولايتها على تايوان وبينغو (أرخبيل بيسكادورس)، وكينمين (كويموي) ومنطقة ماتسو. وقول السيد كين في "رسالة احتجاجه" إن "مركز تايوان بوصفها جزءا من إقليم جمهورية الصين الشعبية لم يتغير إطلاقا، كما أن حكومة جمهورية الصين الشعبية لم تتنازل إطلاقا عن ولايتها على تايوان" قول ينافي الواقع التاريخي.

وخلال السبع والأربعين سنة التي مضت على نقل جمهورية الصين لحكومتها إلى تايوان، بذلت هذه الأخيرة جهودا حثيثة جعلت منها مجتمع رخاء اقتصادي وديمقراطية سياسية. وجمهورية الصين، بحكومتها المنتخبة وإقليمها المحدد وشعبها، بلد محب للسلام ويراعي على الدوام القوانين والممارسات الدولية. وقد احتفظ منذ إنشائه بالسلطة الكاملة لإدارة شؤونه الخارجية. وله من التصميم والقدرة ما يمكنه من الوفاء بالتزاماته والتمتع بحقوقه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتقيم جمهورية الصين في الوقت الراهن علاقات دبلوماسية عادية مع ٣٠ بلدا وتقيم أيضا علاقات تجارية وثقافية هامة مع ما يزيد على ١٤٠ بلدا في العالم. ولا مراء في أنها دولة ذات سيادة، وفقا لمبادئ القانون الدولي.

وحينما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كانت جمهورية الصين عضوا من أعضائها المؤسسين وعضوا دائما في مجلس الأمن. وهذه حقيقة منصوص عليها في المادتين ٢٣ و ١١٠ من الميثاق. بيد أنه في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وأحلت جمهورية الصين الشعبية محل جمهورية الصين بوصفها ممثلة الصين، مما اضطر جمهورية الصين إلى الانسحاب من الأمم المتحدة. غير أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يمثل بأي حال من الأحوال حلا لقضية تمثيل

الصين الناشئة عن تقسيم الصين في عام ١٩٤٩. والواقع أن القرار قد حرم شعب تايوان البالغ تعداده ٢١,٣ مليون نسمة والخاضع لولاية جمهورية الصين، من حقوقه الأساسية في المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فقد مضى على اتخاذ القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ٢٥ عاما، ولم يعد يعكس التغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة. واليوم، يعتبر القرار ٢٧٥٨ (د ٢٦) قرارا عفا عليه الزمن ومجحفا ويلزم أن يعاد فيه النظر.

إن جمهورية الصين لا تسعى من وراء الأمم المتحدة إلا إلى تمثيل مناسب وفعلي لشعب جمهورية الصين البالغ تعداده ٢١,٣ مليون نسمة، وحماية حقوقهم الأساسية في الأمم المتحدة. ولا ترمي هذه الحملة إلى منازعة جمهورية الصين الشعبية مقعدها في المنظمة. ولا تزال جمهورية الصين ملتزمة بتوحيد الصين في نهاية المطاف. والحل الذي اقترحته جمهورية الصين معقول وصائب. وما المأزق الحالي بين طرفي مضيق تايوان إلا نتيجة للتخويف العسكري الذي تنتهجه جمهورية الصين الشعبية وموقفها العقائدي المتعنت والمستبد تجاه جمهورية الصين. وإذا كانت جمهورية الصين الشعبية ترغب صادقة في تعزيز السلم بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان، فما عليها إلا أن تستأنف الحوار عبر قنوات التفاوض القائمة. ولا يمكن لمسألة إعادة توحيد الصين أن تحل بطريقة سلمية، وأن يحفظ الأمن والسلم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلا باستئناف الحوار عبر هذه القنوات.

- - - - -